

معنى وأهداف الاستراتيجية المالية 2. مجالات الاستراتيجية المالية 3. المكونات 4. العناصر الرئيسية 5. الأنواع 6. الوظائف 7. القضايا أو الاعتبارات الرئيسية 8. الاهتمام الدقيق.

الإستراتيجيات المالية في الإدارة الإستراتيجية

أولاً: تعريف وأهداف الإستراتيجية المالية

1- تعريف:

تهتم الإستراتيجية المالية لمنظمة ما بشكل أساسي بالمشتريات واستخدام الأموال، والغرض الأساسي هو ضمان الإمداد الكافي والمنتظم للأموال التي تلبي المتطلبات الحالية والمستقبلية لمؤسسة الأعمال.

تتعامل الاستراتيجية المالية مع مجالات مثل الموارد المالية، وتحليل هيكل التكلفة، وتقدير إمكانات الربح، والوظائف المحاسبية وما إلى ذلك، باختصار تتعامل الإستراتيجية المالية مع توافر المصادر والاستخدامات وإدارة الأموال، وهو يركز على موازنة الإدارة المالية مع أهداف الشركة والأعمال للمؤسسة لاكتساب ميزة استراتيجية.

تعريف (1): إن "الاستراتيجية المالية تدرس الآثار المالية للخيارات الاستراتيجية على مستوى الشركات والأعمال وتحدد أفضل مسار مالي للعمل، ويمكن أن يوفر أيضاً ميزة تنافسية من خلال انخفاض تكلفة الأموال وقدرة مرنة على زيادة رأس المال لدعم استراتيجية العمل. تحاول الإستراتيجية المالية عادة تعظيم القيمة المالية للشركة."

2- أهداف الإستراتيجية المالية:

- تهدف الإستراتيجية المالية إلى تعظيم القيمة المالية للشركة.
- تتوفر الإستراتيجية المالية على ميزة تنافسية من خلال الأموال منخفضة التكلفة، في أي استراتيجية مالية.
- يعد تحقيق نسبة حقوق الملكية المرغوبة للديون عن طريق الاقتراض لتلبية الاحتياجات المالية طويلة الأجل وتوليد التدفق النقدي داخلياً مسألة حاسمة.

- تشير الدراسات إلى أن مستويات الديون المرتفعة تؤدي إلى تحسين الإنتاجية وتحسين التدفقات النقدية.
- تشير الدراسات أيضا إلى أن استراتيجية التنويع تؤثر بشكل أساسي على الاستراتيجية المالية.
- يُفضل تمويل الأسهم كثيرا للتنويع ذي الصلة بينما يفضل تمويل الديون للتنويع غير ذي الصلة.

البعد التالي للاستراتيجية المالية هو الاستحواذ بالرافعة المالية ، يتم الاستحواذ على شركة في صفقة ، والتي يتم تمويلها بشكل أساسي من خلال أموال مرتبة من طرف ثالث مثل بنك أو مؤسسة مالية.

تتمثل المشاكل الرئيسية المتعلقة بالاستحواذ على الديون في زيادة التوقعات ، وإرهاق الإدارة ، والاستفادة من الركود ، والافتقار إلى الإدارة الاستراتيجية ، وتراجع الشركة.

- إدارة توزيعات الأرباح هي بعد آخر للاستراتيجية المالية. العديد من الشركات المصنعة لأجهزة الكمبيوتر لا تعلن عن أرباح على الإطلاق. بدلاً من ذلك ، يستخدمون هذه الأموال لزيادة نمو الشركة ، مما يؤدي بدوره إلى زيادة المبيعات والأرباح المرتفعة وزيادة رأس مال الأسهم.

- تحدد الشركات القائمة في الوقت الحاضر مخزون التتبع ، وهو نوع من الأسهم العادية ولكنه مرتبط بجزء واحد فقط من إجمالي الأعمال، يتم التعامل معها كشركة تابعة. يمكن للشركة ممارسة السيطرة على وحدة الأعمال عالية النمو ومعاملتها كشركة تابعة لإدارة نموها الخاص بأموال خارجية.

ثانيا: مجالات واسعة للاستراتيجية المالية

بشكل عام ، تشمل الاستراتيجيات المالية أربعة مجالات واسعة مذكورة أدناه:

1- تقييم الأداء المالي:

يمكن تقييم المركز المالي للشركة في وقت معين من خلال البيانات المالية النموذجية مثل بيانات الدخل والميزانية العمومية وبيانات التدفق النقدي. يمكن تحليل هذه البيانات باستخدام بعض المقاييس الكمية مثل النسب المالية. قد تستند هذه النسب إلى المبيعات أو الأرباح أو عائد الاستثمار (ROI) وما إلى ذلك.

هذه النسب توحد المعلومات المالية، يمكن مقارنتها مع نفس النسب لفترة زمنية سابقة من أجل تقييم أي تغيير في المركز المالي، يمكن أن تشير هذه النسب إلى الموقف الاستراتيجي أو الخطوات لتقليل المخاطر.

2- التنبؤ المالي:

يستخدم التنبؤ المالي لتقدير الاحتياجات المالية المستقبلية للشركة، بناءً على هذه التوقعات ، يمكن إعداد ميزانيات مختلفة، بناءً على هذه الميزانيات ، يمكن إجراء التخصيص المناسب للأموال للأنشطة المختلفة، هذه الميزانيات والمصروفات هي دالة للمبيعات والإيرادات المستقبلية، يمكن أن توفر التنبؤات الدقيقة التي يتم إجراؤها على التقنيات العلمية أساسًا للقرارات الاستراتيجية.

3- تخطيط هيكل رأس المال:

تتطلب قرارات هيكل رأس المال مزيجًا معقولًا من الديون ورأس المال السهمي، يتم قياس ذلك من خلال نسبة الدين إلى حقوق الملكية، يمكن أن يخلق هذا مزيجًا مثاليًا من الديون ورأس المال السهمي من أجل تقليل المخاطر المختلفة التي ينطوي عليها الاقتراض المفرط، هيكل رأس المال الجيد ينتج الاستقرار المالي، يتعلق بالقرارات الإستراتيجية السليمة.

4- اعتبارات مالية أخرى:

هناك العديد من الأنشطة والقرارات المالية التي قد تؤثر على التخطيط الاستراتيجي، بعض هذه تشمل ما يلي:

- ميزانيات التدفق النقدي ،
- أنشطة مراقبة الميزانية ،

- التكلفة الهامشية وتخطيط الربح ،
- تكلفة تمويل رأس المال وحقوق الملكية ،الروافع المالية ،
- إعادة هيكلة الشركات وتنويعها ،
- عمليات الاستحواذ.

ثالثًا: مكونات الإستراتيجية المالية

تتم مناقشة المكونات المهمة للاستراتيجية المالية أدناه:

1- قرار التمويل:

توافر الأموال هو شرط أساسي مسبق لتنفيذ العديد من الاستراتيجيات المختارة بشكل عام ، قد يكون التمويل متاحًا من مصدرين:

- خارجي: قد تتكون المصادر الخارجية للأموال من رأس المال السهمي و / أو رأس المال المقترض. يمكن رفع رأس مال الملكية عن طريق إصدار (أ) أسهم ملكية ، أو (ب) أسهم ممتازة. من ناحية أخرى ، يمكن رفع رأس المال المقترض عن طريق إصدار السندات والقروض لأجل والودائع العامة والقروض والاعتمادات الأخرى.
- داخلي: يتم إنشاء الأموال الداخلية عن طريق الاحتفاظ بالأرباح (الاحتفاظ بالاحتياطيات المجانية) وتوفير الاستهلاك على الأصول الثابتة.

يجب على المدير المالي التأكد من توفير الأموال بتكلفة معقولة وبأقل قدر من المخاطر، عليه أن يقرر بشأن مزيج التمويل الأمثل (مزيج الديون وحقوق الملكية) أو هيكل رأس المال للمنظمة.

يجب أن تأخذ الخطة الاستراتيجية المالية للشركة فيما يتعلق بمصادر الأموال واستخدامها وإدارتها في الاعتبار النقاط التالية:

- أ- هيكل رأس المال - يتمحور تخطيط هيكل رأس المال حول المزيج المرغوب فيه من الديون وحقوق الملكية ، والذي يجب أن يكون "الأمثل".

ب-نسبة الدين إلى حقوق الملكية - يجب الحفاظ عليها أثناء زيادة رأس المال الإضافي.
يجب أن تكون متوازنة.

ت-تكلفة رأس المال - يتم تمثيل التكلفة الإجمالية لرأس المال بالمتوسط المرجح لتكلفة الدين وحقوق الملكية. تكلفة الدين بشكل عام أقل من تكلفة حقوق الملكية بسبب الميزة الضريبية. ولكن مع زيادة الرافعة المالية (تمويل الديون) تزداد المخاطر المالية أيضاً. وبالتالي ، يجب على استراتيجية التمويل النظر في هذه المسألة.

ث-تمويل الإيجار - التأجير هو طريقة يمكن بموجبها للشركة الاستفادة من الأصل دون الاحتفاظ بملكيته. إنها وسيلة متخصصة لجمع الأموال. إذا تم العثور على تكلفة التأجير أعلى من تكلفة الاقتراض ، فمن الأفضل شراء الأصل عن طريق اقتراض الأموال اللازمة. يجب صياغة استراتيجية التأجير بعد تقييم البدائل.

ج-قرارات الرافعة المالية - النفوذ هو توظيف مصادر الأموال للحصول على ميزة في إدارة الأعمال التجارية بشكل إيجابي. إنها علاقة بين المتغيرات المترابطة حيث تعكس النسبة المئوية للتغير في متغير نسبة مئوية للتغير في متغير آخر. هذا قرار استراتيجي.

ح-التداول على حقوق الملكية - أدت الزيادة في السندات إلى زيادة ربحية السهم للمساهمين. وبالتالي فإن وجود الديون يساعد في زيادة الأرباح المتاحة لمساهمي الأسهم. يُعرف هذا باسم التداول على الأسهم. يكون التداول على حقوق الملكية مفيداً عندما يكون العائد على الاستثمار أكبر من معدل الفائدة على الأموال المقترضة. إنه مفيد لتلك الشركات التي تظل ثابتة في أرباحها.

بسبب المنافسة العالمية الشديدة التي تواجهها الشركات متعددة الجنسيات ، فإنها غالباً ما تجد نفسها تبحث عن أدوات مالية بديلة لتلبية احتياجاتها التمويلية. يمكن استخدام التمويل البديل لجمع الأموال لتوسيع الشركة أو عملياتها. تتضمن بعض الأدوات المبتكرة التي تم اشتقاقها من مصادر تقليدية الفوائد المربوطة والمدفوعات الرئيسية التي تم فصلها والأوراق المالية المرتبطة بالعملات الأجنبية والأوراق المالية ذات الأسعار المتغيرة. هناك أيضاً سندات غير مرغوب فيها وسندات بدون قسيمة.

2-قرارات الاستثمار:

قرارات الاستثمار هي جانب حيوي من جوانب الإستراتيجية المالية، يشير الاستثمار المالي إلى وضع الأموال في الأوراق المالية ، أي الأسهم أو السندات ، والعقارات ، والرهون العقارية ، وما إلى ذلك، عملية الاستثمار هي تلك التي تعد بناءً على تحليل شامل بسلامة رأس المال وعائد مرضي، يتم تحديد الاستثمار مع السلامة.

وتجدر الإشارة إلى أن الأموال تنطوي على النقد ومتاحة بكميات محدودة ، يتعين على الشركة اتخاذ قرارات حكيمة للغاية فيما يتعلق بالمبلغ الإجمالي للأصول التي سيتم الاحتفاظ بها في المؤسسة ، وتكوين هذه الأصول والمخاطر التي ينطوي عليها استثمار الأموال. يجب اتخاذ القرارات الإستراتيجية المتعلقة بنوع الأصول الرأسمالية المراد الحصول عليها ضمن حدود إستراتيجية الشركة.

قد يكون لدى الشركة عدد من مقترحات الإنفاق الرأسمالي في متناول اليد ضمن وضع سوق المنتج. لذلك ، يجب أن توفر الإستراتيجية المالية أسلوبًا محددًا لاختيار الاقتراح الأكثر فائدة للشركة.

لقرار استثماري ناجح وآمن ومربح ، يجب مراعاة العوامل التالية:

- معدل المانع - تسعى استراتيجية الاستثمار إلى تعظيم ثروة الشركات، يجب أن ينص على حد أدنى من العائد أو معدل القطع الذي يجب كسبه للحصول على ربح معقول، ومن ثم يجب أن تحدد الإستراتيجية المالية لأي منظمة بوضوح معدل العقبة بالنسبة لمشروع معين.
- تقنين رأس المال - تضع سياسة تقنين رأس المال حدودا للاستثمار المخطط للشركة لسنة محددة بناءً على مقدار النقد المتاح.
- عامل المخاطرة - يجب أيضا مراعاة عامل المخاطرة أثناء اتخاذ قرارات الاستثمار. على أساس تحليل المخاطر ، يمكن الحكم على المشروع على أنه شديد الخطورة أو منخفض المخاطر. يمكن أن توفر الإستراتيجية المالية إرشادات واضحة حول المخاطر التي تنطوي عليها المشاريع.

أثناء صياغة استراتيجية الاستثمار ، يجب مراعاة العوامل التالية بشكل صحيح:

- مبلغ الاستثمار
- الهدف من المحفظة الاستثمارية
- اختيار الاستثمار - أنواع الأوراق المالية ، واختيار الصناعات ، واختيار الشركات
- - توقيت الشراء
- تحديد الصناعات ذات إمكانات النمو .

3- قرارات توزيع الأرباح:

يعتبر قرار توزيع أرباح الشركة ذا أهمية حاسمة لمدير الشؤون المالية، يحدد مقدار الربح الذي سيتم توزيعه بين المساهمين ومقدار الربح الذي يجب الاحتفاظ به في العمل لتمويل نموه على المدى الطويل، الهدف من سياسة توزيع الأرباح هو تعظيم قيمة الشركة لمساهميها.

من المهم أن تقرر - "كم من الأرباح سيتم دفعها كأرباح وكمية يجب الاحتفاظ بها للنمو؟" يجب على الشركة تحقيق توازن جيد بين دفع مبلغ معقول من توزيعات الأرباح للمساهمين ومتطلبات نمو الشركة، يتعين على الشركة أيضا حل مشكلة أخرى - كم يجب دفعها كأرباح نقدية ومقدار توزيعات الأسهم (أسهم منحة)، كل هذه القضايا تحتاج إلى معالجة في الاستراتيجية المالية.

4- إدارة رأس المال العامل:

رأس المال العامل مطلوب للعمل اليومي للشركة، يشار إليها باسم إدارة الأصول المتداولة، تعد إدارة رأس المال العامل مهمة للغاية لأنها يمكن أن تزيد من ثروة المساهمين ، إذا تمت إدارتها بكفاءة. تشمل مصادر رأس المال العامل الائتمان التجاري ، والقروض المصرفية ، وخصم الفواتير ، والسحب على المكشوف ، وما إلى ذلك ، وتتأثر القرارات الاستراتيجية في هذا الصدد بشكل أساسي بالمقايضات بين السيولة والربحية.

5- إدارة التدفق النقدي:

تتضمن إدارة التدفق النقدي للشركة إدارة سيولة الشركة وتقليل التكاليف المالية. يجب أن تسعى الإدارة المالية أيضاً إلى تقليل الضرائب. يجب على الشركات متعددة الجنسيات التعامل مع الجوانب النقدية والسياسية والمالية المختلفة لهذه المهام لأنها تعمل في العديد من البلدان، ويجب اتخاذ القرارات الاستراتيجية في هذا الصدد بعناية.

غالبا ما تعتمد مرونة الشركة في التكيف مع البيئة المتغيرة على قدرتها على الحصول على إمدادات نقدية، زادت الشركات متعددة الجنسيات من الطلبات النقدية الناتجة عن تقلبات العملة وأسعار الفائدة، ومع ذلك فإن إحدى مزايا كونك شركة متعددة الجنسيات هي أن الأسواق المالية المختلفة ستكون متاحة لجمع الأموال. يجب أن تتسق الإدارة المالية للتدفقات النقدية داخل وخارج هذه الأسواق حتى يرى أصحاب المصلحة مثل المساهمين والدائنين معدلات العائد المطلوبة.

6- إدارة النمو والمخاطر:

النمو مكلف لأنه يستهلك رأس المال ، وبالتالي يجب إدارته بعناية، جمع جميع المعلومات ذات الصلة لتقييم فرص الاستثمار أمر حتمي لتجنب القرارات السيئة، الميزانية الرأسمالية مطلوبة من جميع طلاب المالية ، هذا لأن المال ليس بالمجان، وأخيرا يجب التأكد من المخاطر،و يجب احتساب جميع المخاطر حتى لا تكون الشركة في وضع غير متوقع أبدا، ويجب اتخاذ القرارات الاستراتيجية في هذا الصدد بعناية.

رابعا: عناصر رئيسية للاستراتيجية المالية

هناك أربعة عناصر رئيسية للاستراتيجية المالية:

1- اكتساب رأس المال لتنفيذ الاستراتيجيات / مصادر الأموال:

غالبا ما يتطلب التنفيذ الناجح للاستراتيجية رأس مال إضافي إلى جانب صافي الربح من العمليات وبيع الأصول ، هناك مصدران أساسيان لرأس المال لمنظمة هما الدين وحقوق الملكية. يمكن أن يكون تحديد مزيج مناسب من الديون وحقوق الملكية في هيكل رأس مال الشركة أمرا حيويا لتنفيذ استراتيجية ناجحة.

من الناحية النظرية ، يجب أن يكون لدى المؤسسة ديون كافية في هيكل رأس المال الخاص بها لزيادة عائدها على الاستثمار ، ولكن الكثير من الديون في هيكل رأس مال المنظمة يمكن أن يعرض عائد حاملي الأسهم للخطر ويهدد بقاء الشركة.

العوامل الرئيسية المتعلقة بهذا والتي يجب أن يتم إجراؤها من قبل الاستراتيجيين هي:

- اختيار هيكل رأس المال الصحيح ؛
- شراء رأس المال وقروض رأس المال العامل ؛
- الاحتياطات والفائض كمصادر للتمويل ؛
- والعلاقة مع المقرضين والبنوك والمؤسسات المالية.

2- الكشوف المالية / الميزانيات المتوقعة:

يعد تحليل البيانات المالية المتوقعة مفتاحًا لتنفيذ الاستراتيجية المالية لأنه يسمح للمؤسسة بفحص النتائج المتوقعة للإجراءات والنهج المختلفة.

القوائم المالية المتوقعة:

يمكن استخدام هذا النوع من التحليل للتنبؤ بتأثير مختلف بنود الإيرادات والتكلفة على التدفق النقدي المستقبلي، عادة ما يتم إنشاء نظام دعم القرار (DSS) الفرز في جداول بيانات Excel لإعداد البيانات المالية المتوقعة، تتطلب جميع المؤسسات المالية تقريبًا بيانات مالية متوقعة كلما سعت شركة ما إلى رأس مال.

يسمح بيان الدخل والميزانية العمومية المتوقعة (أو الشكلية) للمؤسسة بحساب النسب المالية المتوقعة في إطار سيناريوهات تنفيذ الاستراتيجية المختلفة، نتيجة لانهاية وفضيحة المحاسبة، أصبحت الشركات اليوم أكثر اجتهادًا في إعداد البيانات المالية المتوقعة.

الميزانيات المالية المتوقعة:

الميزانية المالية هي أيضا مستند يوضح بالتفصيل كيفية الحصول على الأموال وإفائها لفترة زمنية محددة، الميزانيات السنوية هي الأكثر شيوعا ، على الرغم من أن الفترة الزمنية للميزانية يمكن أن تتراوح من يوم واحد إلى أكثر من عشر سنوات.

في الأساس الميزنة المالية هي طريقة لتحديد ما يجب القيام به لإكمال تنفيذ الاستراتيجية بنجاح. يمكن النظر إلى الميزانيات المالية على أنها تخصيص مخطط لموارد الشركة بناء على توقعات المستقبل.

هناك أنواع مختلفة من الميزانيات المالية تقريبا مثل:

- الميزانيات النقدية ،
- ميزانيات التشغيل ،
- ميزانيات المبيعات ،
- ميزانيات الربح ،
- ميزانيات المصنع ،
- الميزانيات الرأسمالية ،
- ميزانيات المصروفات ،
- ميزانيات الأقسام ،
- الميزانيات المتغيرة ،
- ميزانيات مرنة ،
- الميزانيات الثابتة.

عندما تواجه منظمة ما صعوبات مالية ، تكون الميزانيات مهمة بشكل خاص في توجيه تنفيذ الاستراتيجية.

الميزانيات المالية لها بعض القيود :

- يمكن أن تصبح برامج الميزانية مفصلة للغاية بحيث تكون مرهقة ومكلفة للغاية، ويمكن أن يسبب الإفراط في الميزانية أو قلة الميزانية مشاكل.

- يمكن أن تصبح الميزانيات المالية بديلاً عن الأهداف، الميزانية هي أداة وليست غاية في حد ذاتها.
- يمكن أن تخفي الميزانيات عدم الكفاءة إذا كانت تستند فقط إلى سابقة بدلاً من التقييم الدوري للظروف والمعايير.
- تستخدم الميزانيات أحياناً كأدوات للديكتاتورية حيث يقوم بعض الأهداف العليا بإعداد كل شيء، لتقليل تأثير هذا الاهتمام الأخير ، يجب على المديرين زيادة مشاركة المرؤوسين في إعداد الميزانيات.

3- إدارة / استخدام الأموال:

تتعامل خطط وسياسات استخدام الأموال مع قرارات الاستثمار أو مزيج الأصول ، أي الأصول التي سيتم شراؤها والتي يجب التخلص منها ، إلخ.

بعض القرارات الرئيسية المدرجة في هذا هي:

- الاستثمار ؛
- حيازة الأصول الثابتة،
- الأصول المتداولة؛
- القروض والسلفيات؛
- قرارات توزيع الأرباح ؛
- العلاقة مع المساهمين.

يعد استخدام الأموال أمراً مهماً نظراً لأنه يتعلق بكفاءة وفعالية استخدام الموارد في عملية تنفيذ الاستراتيجية.

يؤدي تنفيذ المشاريع في إطار استراتيجيات التوسع والتنويع إلى زيادة النفقات الرأسمالية. إذا لم يتم التخطيط بشكل صحيح ، فقد تكون النفقات الرأسمالية غير فعالة مما يؤدي إلى أقل من الاستخدام الأمثل للموارد.

4- تقييم قيمة الأعمال:

يعد تقييم قيمة الأعمال التجارية أمراً مهماً أيضاً في تنفيذ الاستراتيجية المالية لأن الشركة قد تستحوذ على شركة أخرى في ظل التنوع أو التجريد بموجب استراتيجية التخفيض، مثلاً تحدث آلاف المعاملات كل عام يتم فيها شراء أو بيع الشركات في الولايات المتحدة في جميع هذه الحالات ، من الضروري تحديد القيمة المالية أو القيمة النقدية للعمل التجاري لتنفيذ الاستراتيجيات بنجاح.

يمكن تجميع جميع طرق تقييم قيمة الشركة في ثلاثة مناهج رئيسية:

- يتم تحديد قيمة الشركة من خلال صافي الثروة أو حقوق المساهمين، يمثل صافي القيمة مجموع الأسهم العادية ورأس المال الإضافي المدفوع والأرباح المحتجزة.
- يعتمد النهج الثاني إلى حد كبير على الفوائد المستقبلية التي قد يجنيها أصحاب الأعمال من خلال صافي الأرباح، تتمثل إحدى القواعد الأساسية المتحفظة في تحديد قيمة الشركة بما يعادل خمسة إلى عشرة أضعاف الربح السنوي الحالي للشركة.
- المنهج الثالث يحدد السوق قيمة الشركة من خلال ثلاث طرق شائعة:
 - إسناد قيمة الشركة إلى سعر بيع شركة مماثلة لكل وحدة من طاقتها ، إذا حدثت صفقة مماثلة مؤخراً.
 - الطريقة الثانية تسمى طريقة نسبة السعر إلى الأرباح. لاستخدام هذه الطريقة ، قسّم سعر السوق للأسهم العادية للشركة على العائد السنوي للسهم واضرب هذا الرقم في متوسط الدخل الصافي للشركة خلال السنوات الخمس الماضية.
 - يمكن تسمية النهج الثالث بطريقة الأسهم المعلقة لاستخدام هذه الطريقة ، ما عليك سوى ضرب عدد الأسهم القائمة في سعر السوق للسهم وإضافة علاوة. قسط التأمين هو ببساطة مبلغ لكل سهم يرغب شخص أو شركة في دفعه للسيطرة على (اكتساب) الشركة الأخرى.

خامساً: انواع إستراتيجية المالية

تركز الاستراتيجيات المالية على عديد من انواع

1- استراتيجية هيكل رأس المال:

هيكل رأس المال هو مزيج من رأس المال السهمي ورأس المال التفضيلي والأرباح المحتجزة ورأس مال الديون. تقوم الشركات بصياغة استراتيجية هيكل رأس المال الأمثل من أجل تحقيق التوازن بين مزايا وعيوب / مخاطر أنواع مختلفة من رأس المال مثل رأس المال السهمي ورأس المال التفضيلي ورأس المال المدين.

يمتلك هيكل رأس المال الأمثل الميزات التالية:

أ- توليد الحد الأقصى لمعدل العائد على رأس المال المستخدم لغرض تعظيم ثروة المساهمين في الأسهم.

ب- يؤدي رأس المال المفرط للديون إلى مخاطر ملاءة الشركة. ومن ثم ، يجب على الشركات أن تحد من رأس مال الديون عند نقطة تبدأ فيها المخاطر.

ج- يجب أن تتبنى الشركات هيكلًا مرناً من أجل تكييف الهيكل مع الأوضاع الاقتصادية.

د- يجب أن يكون مقدار رأس مال الدين في حدود قدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية المستقبلية.

هـ- يجب أن يؤدي هيكل رأس مال الشركة إلى السيطرة على المخاطر التي ينطوي عليها رأس مال الديون.

وبالتالي ، فإن إستراتيجية هيكل رأس المال المناسبة تساعد الشركة في تقليل تكلفة رأس المال ، والمخاطر التي تنطوي عليها إدارة رأس مال الديون وتحصيل ثروة المساهمين في الأسهم.

2- استراتيجية توزيع الأرباح:

تتمثل استراتيجية توزيع الأرباح في تحديد مقدار الأرباح التي سيتم توزيعها على المساهمين بعد الاحتفاظ بقدر معين من الأرباح كفائض للاستثمار المستقبلي للشركة وجني الفوائد للمساهمين.

وهذا بدوره يمكّن الشركة من توليد رأس المال لغرض الاستثمار المستقبلي الذي يتضمن أقل تكلفة لرأس المال بالإضافة إلى المخاطر. على هذا النحو ، تتبع L & T استراتيجية توزيع الأرباح المتوازن والأرباح المحتجزة / الفائض.

تتمثل استراتيجية توزيع الأرباح في تعظيم عائد المساهمين على المدى الطويل من خلال تعظيم قيمة الاستثمار. وبالتالي ، فإن استراتيجية توزيع الأرباح توازن بين العائد الحالي ومكاسب رأس المال. استراتيجية توزيع الأرباح توازن بين العائد الحالي ومكاسب رأس المال. تمكن استراتيجية توزيع الأرباح المساهمين من إشباع رغبتهم في الحصول على دخل ثابت وتقليل العبء الضريبي على الدخل بالإضافة إلى تلبية هدف الشركة المتمثل في هيكل رأس مال أقل تكلفة.

وبالتالي ، فإن إستراتيجية توزيع الأرباح المناسبة تمكن الشركة من تقليل تكلفة رأس المال وتقليل المخاطر وتعزيز قيمة المساهمين.

3- إستراتيجية الاستثمار طويل الأجل / الميزانية الرأسمالية:

بعد الحصول على رأس المال ، من خلال استراتيجية الميزانية الرأسمالية ، تستثمر الشركات رأس المال ، ويطلق على الاستثمار الرأسمالي أيضا اسم الميزانية الرأسمالية، تتعلق الموازنة الرأسمالية بالاستثمار في الأصول الثابتة أو الأصول طويلة الأجل.

تتخذ الشركات قرارات ميزانية رأس المال لتأسيس الأعمال التجارية والتوسع والتنويع والتحديث واستبدال الأصول طويلة الأجل والاستحواذ والدمج واستراتيجيات الدمج للشركة.

تقوم الشركات في بعض الأحيان ببيع الأصول طويلة الأجل من أجل استبدال الأصول القديمة ، للتغلب على الصعوبات المالية بسبب الركود في العمل ، أو انخفاض مبيعات الشركة وما شابه ذلك، بيع الأصول ينطوي على قرارات سحب الاستثمار، تتضمن الميزانية الرأسمالية قرارات سحب الاستثمار.

تتأثر استراتيجيات الميزانية الرأسمالية باستراتيجيات الشركات مثل التوسع والتنويع والاستحواذ والاندماج والاندماج وكذلك التقاعد مثل سحب الاستثمار وتحويل وتصفية الأعمال.

تعمل إستراتيجية إعداد الميزانية الرأسمالية على تعزيز إنتاجية الأعمال والعوائد والربحية وثررة المساهمين.

تؤثر قرارات الموازنة الرأسمالية على:

- أ- معدل نمو واتجاه الأعمال ؛
- ب- عنصر المخاطرة الذي ينطوي عليه العمل بسبب التزام الأموال على المدى الطويل ؛
- ج- التزام مبلغ كبير من الأموال ؛
- د- تثبيت الأموال في أصل معين بشكل دائم ، مما يجعل القرار الذي لا رجوع فيه مستحيلاً.

تتضمن إستراتيجية الميزانية الرأسمالية المراحل التالية:

- أ- تحديد أو إنشاء فرص الاستثمار بناء على استراتيجية الشركة واستراتيجيات مستوى وحدة الأعمال ؛
- ب- التنبؤ بتكاليف وفوائد فرص الاستثمار على المدى الطويل ؛
- ج- تقييم الفوائد الصافية لكل فرصة ؛
- د- التفويض بتدريج وإنفاق النفقات الرأسمالية ؛
- هـ- السيطرة على المشاريع الرأسمالية.

بعد صياغة استراتيجيات الاستثمار طويلة الأجل ، تضع الشركات استراتيجيات رأس المال / رأس المال العامل قصيرة الأجل.

4- استراتيجيات رأس المال العامل:

هناك جانبان لرأس المال العامل ، أي رأس المال العامل الإجمالي وصافي رأس المال العامل. يسمى استثمار الشركة في الأصول المتداولة إجمالي رأس المال العامل. تشمل الأصول المتداولة النقد وحسابات القبض والأوراق المالية قصيرة الأجل وسندات القبض والمخزون.

يسمى الفرق بين الأصول المتداولة والمطلوبات المتداولة صافي رأس المال العامل. تشمل المطلوبات المتداولة الحسابات الدائنة والفواتير المستحقة الدفع والمصروفات القائمة.

يجب أن تحتفظ الشركات برأس مال عامل كاف لتشغيل الأنشطة اليومية والروتينية للأعمال. يؤثر النقص في رأس المال العامل على الجدارة الائتمانية للشركات ويؤدي إلى عدم دفع حتى رواتب الموظفين. في المقابل ، يؤدي رأس المال العامل المفرط إلى أموال خاملة ويؤدي بدوره إلى ارتفاع تكلفة رأس المال.

الاستراتيجيات المتعلقة بكل جانب من جوانب استراتيجيات رأس المال العامل هي إدارة النقد وحسابات القبض وإدارة المخزون.

أ- إدارة النقود:

تركز إدارة النقد بشدة على المفاضلة بين المخاطرة والعائد. تتعامل إدارة النقد مع التدفقات النقدية داخل وخارج الشركة ، والتدفقات النقدية بين مختلف إدارات الشركة والأرصدة النقدية التي تحتفظ بها الشركة لتمويل العجز أو لاستثمار الفائض.

يؤدي العجز المستمر في النقد إلى خلق مخاطر ومشاكل للشركة بينما يؤدي الفائض النقدي المستمر إلى ارتفاع تكلفة رأس المال. يتعين على الشركات التخطيط للحصول على النقد الأمثل والحفاظ عليه من أجل منع المشاكل المحتملة للعجز وكذلك الفائض النقدي.

يجب إدارة النقد بكفاءة. يمكن إدارة الفائض أو العجز النقدي من خلال تعويم النقد الذي يمثله التحصيل الوارد ، والدفع الذي يتم في وقت أقرب من اللازم ، وأرصدة الودائع المتناثرة والأرصدة الزائدة وغير المجزية في الحسابات الجارية. تتضمن هذه المرحلة إدارة فعالة للنقد القريب من أجل تحقيق أعلى عائد يتوافق مع مخاطر منخفضة.

تفضل الشركات الميزانيات النقدية للتحكم في التدفقات النقدية. تخدم الميزانيات النقدية الغرض ، فقط عندما تقوم الشركة بتسريع عمليات التحصيل وتأجيل المدفوعات ضمن الحدود المسموح بها.

ب- حسابات الذمم المدينة:

تبيع الشركات بالائتمان بسبب المنافسة والقدرة التفاوضية للمشتري / وسطاء السوق والعلاقة والشبكة مع وسطاء السوق / الشركة المصنعة والممارسات داخل الصناعة ومتطلبات المشتري. تضع الشركات سياسة ائتمانية مثالية من أجل تعظيم الربح التشغيلي وتقليل التكلفة الإضافية.

يعتمد مقدار الذمم المدينة على حجم مبيعات الائتمان وفترة التحصيل. تحدد سياسة الائتمان حجم مبيعات الائتمان وفترة الائتمان ومعايير الائتمان والشروط وجهود التحصيل.

لا يجوز لجميع العملاء الدفع خلال فترة الائتمان. وبالتالي ، تبذل الشركات جهودًا لتسريع عملية التحصيل من أجل تقليل خسائر الديون المعدومة. بالإضافة إلى ذلك ، تقوم الشركات بمراقبة الذمم المدينة بناء على متوسط فترة التحصيل وجدول التقادم. عندما تفشل الشركات في تحصيل المستحقات ، تبيع هذه المستحقات إلى شركات متخصصة.

هذه الممارسة تسمى "العمولة". العوامل أو الشركات المتورطة في احتساب السلفة النقدية مقابل الذمم المدينة لحل مشكلة نقص السيولة ، مقابل نسبة معينة من العمولة.

ج- ادارة المخزون:

تشكل المخزونات المواد الخام والعمل الجاري والسلع النهائية. تشكل المخزونات أكثر من 60% من الأصول المتداولة. تعتبر الإدارة الفعالة للمخزون ضرورية لتشغيل عملية الإنتاج دون انقطاع ، لحماية عملية الإنتاج من المخاطر التي ينطوي عليها توريد المواد الخام وفي تقلبات أسعار المواد الخام.

في الوقت نفسه ، يجب تقليل تكلفة المخزون إلى أقصى حد ممكن من أجل المساهمة في انخفاض تكلفة الإنتاج.

هناك نوعان من الأهداف المتضاربة لإدارة المخزون. يفضل مدير الإنتاج كمية أقل من المخزون من أجل تقليل تكلفة المخزون بينما يفضل مدير التسويق كمية أكبر من المخزون من أجل الحصول على توريد مستمر للمنتجات النهائية. يوازن المدير المالي بين هذه الأهداف المتضاربة لإدارة المخزون.

لذلك ، يجب أن تكون إدارة المخزون الفعالة:

- ضمان الإمداد المستمر بالمواد الخام لتسهيل الإنتاج دون انقطاع ؛
- الحفاظ على كمية كافية من المواد الخام في أوقات نقص العرض وتوقع تغيرات الأسعار؛
- الحفاظ على سلع تامة الصنع بكميات كافية لعملية البيع المستمرة وخدمة العملاء الفعالة ؛
- تقليل تكلفة الحمل والوقت ،
- مراقبة الاستثمار في المخزون وإبقائه عند المستوى الأمثل.

سادسا: القضايا أو الاعتبارات الرئيسية للاستراتيجية المالية

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن تحقيق النجاح الاستراتيجي من خلال مجموعة من "القواعد" والأولويات التي تنطبق على قدم المساواة على جميع المنظمات وفي جميع الأوقات. في الواقع ، هناك بعض القضايا الرئيسية التي تواجهها المنظمات من جميع الأنواع في بناء استراتيجياتها المالية.

وتناقش هذه أدناه:

1- الإدارة من أجل القيمة:

تعتبر الإدارة من أجل القيمة اعتباراً مهماً ومسؤولية للمديرين الماليين. إنها تخلق قيمة للمساهمين أو تضمن الاستخدام الأفضل للمال العام. إن نجاح الاستراتيجيات المالية على المدى الطويل يتحدد بمدى تقديمها أفضل قيمة في نظر أصحاب المصلحة الرئيسيين. من المهم أن يفهم المديرين معنى "الإدارة من أجل القيمة" وكيف يمكن تحقيقها. تهتم الإدارة من أجل القيمة بتعظيم قدرة توليد النقد على المدى الطويل للمؤسسة.

يتم تحديد خلق القيمة من خلال ثلاثة عوامل رئيسية:

- الأموال من العمليات ،
- الاستثمار في (أو التخلص من) الأصول ،

- تكاليف التمويل.

- الأموال من العمليات: هي مساهم رئيسي في خلق القيمة. على المدى الطويل ، يتعلق هذا بمدى عمل المنظمة بشكل مربح. يتم تحديد ذلك من خلال-

أ- إيرادات المبيعات - تتكون من حجم المبيعات والأسعار التي تستطيع المنظمة الحفاظ عليها في أسواقها.

ب- تكاليف "الإنتاج" والبيع - تتكون من عناصر ثابتة ومتغيرة.

ج- التكاليف العامة أو غير المباشرة.

-الاستثمار في الأصول: سيؤثر ذلك على خلق القيمة على النحو التالي:

أ- تكاليف استثمار رأس المال،

ب- التصرف في الأصول الثابتة،

ج- تخفيض الأصول المتداولة،

د- ستؤدي عناصر رأس المال العامل مثل الأسهم والمدينين والدائنين إلى زيادة أو خفض قيمة المساهمين.

- تكاليف التمويل : سيحدد مزيج رأس المال في الأعمال التجارية بين الديون وحقوق الملكية تكلفة رأس المال.

2- تطوير استراتيجية التمويل:

يحتاج المديرون في جميع المنظمات إلى تحديد كيفية تمويل المنظمة ودعم التطورات الاستراتيجية. سوف تتأثر هذه القرارات بالملكية - على سبيل المثال ، ما إذا كان العمل مملوكًا للقطاع الخاص أو معلنًا عنه - وبالأهداف العامة للشركة للمؤسسة.

أنا. يجب أن تتطابق الاستراتيجيات المالية والتجارية.

ثانيا. وكلما زادت المخاطر على المساهمين أو المقرضين ، زاد العائد الذي سيطلبه هؤلاء المستثمرون.

ثالثا. يجب موازنة مخاطر العمل مع المخاطر المالية للمؤسسة.

رابعا. يجلب الدين مخاطر مالية أكبر من حقوق الملكية لأنه يحمل التزاماً بدفع الفائدة.

٧. اكتعيم ، كلما زادت مخاطر العمل كلما قلت المخاطر المالية التي تتعرض لها المنظمة.

3- التوقعات المالية لأصحاب المصلحة:

سوف تختلف التوقعات المالية لأصحاب المصلحة - سواء بين مختلف أصحاب المصلحة وفيما يتعلق بالاستراتيجيات المختلفة. يجب أن يؤثر هذا على المديرين في كل من تطوير الاستراتيجية وتنفيذها. من الواضح أن المالكين ليسوا وحدهم الذين لهم حصة في المنظمات.

أصحاب المصلحة الآخرين لديهم أيضا توقعات مالية من المنظمة. ويشمل ذلك المساهمين المؤسسيين والمصرفيين والموردين والموظفين والمجتمع والعملاء. المسألة هي إلى أي مدى ينبغي أن تعالج استراتيجيات الأعمال هذه الاعتبارات وكيف يمكن تربيعها مع خلق قيمة للمالكين.

بشكل عام ، يحتاج المديرون إلى إدراك التأثير المالي على مختلف أصحاب المصلحة للاستراتيجيات التي يتابعونها أو يخططون لمتابعتها. يحتاجون أيضا إلى فهم كيف يمكن لهذه التوقعات أن تمكن من نجاح بعض الاستراتيجيات مع الحد من قدرة المنظمة على النجاح مع الاستراتيجيات الأخرى.

سابعاً: الاهتمام الدقيق اللازم للاستراتيجيات المالية

تحتاج الاستراتيجيات المالية التالية إلى عناية فائقة:

1- هيكل رأس المال:

ترتبط سياسة هيكل رأس المال بنسبة الدين إلى حقوق الملكية ، أي المزيج الأمثل لرأس المال السهمي ورأس مال الدين. يتأثر هذا القرار بعوامل مثل عبء دفع الفائدة ، وخطر الاقتراض المفرط وهدف الشركة لتعظيم ثروة المالكين.

يتم أيضاً مراعاة عوامل مثل التكلفة الإجمالية المرجحة لرأس المال ، وقدرة ديون الشركة من حيث كفاية التدفقات النقدية الداخلة للوفاء بعبء معدل الفائدة الثابت والمبلغ الأساسي ، والحاجة إلى المرونة في هيكل رأس المال عند تحديد رأس المال بناء.

2- مصادر التمويل:

ترتبط مصادر التمويل ارتباطاً وثيقاً بهيكل رأس المال. هناك نوعان من المصادر الرئيسية للتمويل. هم مصادر خارجية ومصادر داخلية.

تشمل المصادر الخارجية للأموال رأس المال السهمي ورأس المال التفضيلي ورأس المال الجريء والودائع العامة والقروض من المؤسسات المالية مثل البنوك التجارية وبنوك التنمية وما إلى ذلك.

تشمل مصادر الأموال الداخلية احتياطات الشركة لأغراض طويلة الأجل والأرصدة البنكية للشركة والنقدية الموجودة لدى الشركة لأغراض قصيرة الأجل. بالإضافة إلى ذلك ، تعتبر الاستثمارات المشتركة بين الشركات جزءاً من مصادر التمويل.

3- تخطيط المصروفات الرأسمالية:

يكتسب تخطيط الإنفاق الرأسمالي الأهمية الأكبر في جميع المؤسسات تقريباً. والسبب في ذلك هو الحجم الكبير للاستثمارات والتكاليف والمخاطر المصاحبة ، الأمر الذي يتطلب تحليلاً أكثر عمقاً وانتظاماً للمشاركة وآثارها المالية.

تتضمن عملية تخطيط النفقات الرأسمالية المعتمدة من قبل جميع المنظمات ثلاث خطوات رئيسية:

أنا. تصنيف مقترحات المصروفات الرأسمالية.

ثانياً. تقييم مقترحات المصروفات الرأسمالية من حيث التدفقات النقدية.

ثالثاً. ترتيب المقترحات ثم الاختيار.

4- تخطيط هيكل رأس المال:

تخطيط هيكل رأس المال هو حجر الزاوية في عملية التخطيط المالي لجميع المنظمات في المقام الأول بسبب اعتبارات التكلفة والرقابة والمخاطر التي تؤثر بدورها على القيمة الإجمالية للشركة. يوفر تخطيط هيكل رأس المال إطاراً لتكوين تمويل الشركة طويل الأجل للديون والأسهم الممتازة وأسهم الأسهم. التوجه المركزي هو تقليل تكلفة رأس المال وتعظيم قيمة المخزون.

الممارسة العامة هي تلبية احتياجات رأس المال الثابت من خلال حقوق الملكية والديون طويلة الأجل وتم تمويل متطلبات الأصول الحالية من خلال الاقتراض المصرفي ومصادر أخرى. مصادر التمويل الهامة هي حقوق الملكية والاقتراض من المؤسسات المالية وتمويل الإيجار والسندات / السندات والودائع الثابتة.

وفقاً لمبدأ التكلفة ، فإن النمط المثالي لهيكل رأس المال هو الذي يميل إلى تقليل تكلفة التمويل وزيادة أرباح السهم إلى الحد الأقصى. من هذه الزاوية ، يجب أن يحتل الدين مكانة بارزة في هيكل رأس مال المنظمة لأنه أرخص مصدر للتمويل.

يشير مبدأ المخاطرة إلى أنه يجب وضع مثل هذا النمط من هيكل رأس المال بحيث لا تتعرض الشركة لمخاطر جلب الحراسة بكل ما تعانیه من صعوبات وخسائر. بما أن السند هو التزام لفترة طويلة ، فإنه ينطوي على مخاطر. وبالتالي ، فإنه يضع اعتماداً أكبر على الأسهم العادية لتمويل احتياجات رأس المال للشركة.

وفقاً لمبدأ التحكم ، يجب اختيار نمط لا يزعج الموقف المسيطر للمالكين الباقين. يجب على الإدارة التي ترغب في الاحتفاظ بالسيطرة أن تجمع الأموال من خلال السندات لأن الأسهم الأسهم لها حقوق التصويت ، وإصدار أسهم جديدة سيخفف من سيطرة المساهمين الحاليين.

وفقاً لمبدأ المرونة ، يجب أن تسعى المؤسسة جاهدة لتحقيق مثل هذا المزيج من الموارد ، والذي تجد الإدارة أنه من الأسهل المناورة بمصادر الأموال استجابة للتغيرات الرئيسية التي تحتاج إلى أموال.

إن تحديد المستوى الأمثل للديون له أهمية قصوى. نظراً للخصم الضريبي لمدفوعات الفائدة ، فإن استخدام الرافعة المالية يزيد من الأرباح المحتملة للمالكين. ومع ذلك ، فإن الشركة مطالبة بتحمل زيادة التكلفة الصريحة والضمنية في اقتراض الأموال بسبب زيادة المخاطر المالية.

حتى مستوى معين ، تميل المزايا الضريبية للرافعة المالية إلى أن تكون أعلى من التكلفة المرتبطة بتمويل الديون. بعد ذلك الحد من تكلفة الديون تبدأ في تفوق المزايا الضريبية. يجب تحديد حد الدين في هذه المرحلة لأن القيمة الإجمالية للشركات تتوقف عن الارتفاع مع الرافعة المالية. هذا المستوى هو المستوى الأمثل للدين. يعد تحليل EBIT-eps طريقة مستخدمة على نطاق واسع لتحديد مستوى الدين الأكثر ملاءمة.

5- تخطيط التدفق النقدي:

يتم إجراء التنبؤ النقدي على المدى الطويل وكذلك قصير الأجل. في التنبؤ النقدي طويل الأجل ، تم عمل توقعات حول المقبوضات والمدفوعات النقدية للفترة المستقبلية من 2 إلى 5 سنوات. يتم إعداد التوقعات النقدية قصيرة الأجل أيضاً لتشمل جميع المقبوضات والمدفوعات النقدية المتوقع حدوثها خلال العام التالي.

يتم إعداد التوقعات على أساس المعلومات حول المبيعات المقدرة وخطة الإنتاج وخطة الشراء وخطة التمويل وميزانية الإنفاق الرأسمالي. تمكن هذه التوقعات الإدارة من معرفة الحالة النقدية للمنظمة مسبقاً في نقاط زمنية مختلفة ، وبالتالي مساعدتها في تطوير إستراتيجية مناسبة.

يجب على الشركة أن تسعى لتلقي النقود في أقصر وقت ممكن ولكن لا تحتفظ بها لفترة طويلة من أجل تجنب أي تكلفة إضافية عليها. يمكن النقد الكافي الشركة من دفع فاتورة التجارة والاستفادة من الخصومات التجارية. كما أنه يلبي المحن غير المتوقعة ويفيد في استغلال الفرص المواتية.

كما يضمن الوضع النقدي القوي مكانة ائتمانية عالية. لكن الاحتفاظ بأي مخزون نقدي فائض هو إلى حد كبير إهدار للموارد لأنه أصل لا يربح ويمكن استثماره في مكان آخر لكسب بعض الدخل ، أي أن الشركة ستفشل في تعظيم أرباحها على حساب السيولة العالية.

يتم إجراء عملية التخطيط النقدي لتقدير مبلغ النقد اللازم لأغراض مختلفة بحيث لا يكون لدى مؤسسة الأعمال فائض نقدي ولا ندرة فيه. إذا كانت التدفقات النقدية الداخلة والخارجة مترامنة تمامًا ويمكن التنبؤ بها على وجه اليقين ، فلن تحتاج الشركة إلى أرصدة نقدية على الإطلاق. نظرًا لأن هذا الوضع المثالي غير موجود على الإطلاق ، يجب على المدير المالي إجراء تمرين التخطيط النقدي.

تحمل مؤسسة الأعمال مخزونًا من النقد بشكل أساسي لأغراض المعاملات وبيني احتياطات ثانوية (أوراق مالية عالية السيولة وعديمة المخاطر) لتلبية الدوافع الاحترازية والمضاربة. العوامل التي تؤثر على مقدار الموجودات النقدية هي شروط الشراء والمبيعات ، وفترة تحصيل الذمم المدينة ، والمركز الائتماني للشركة ، وطبيعة الطلب على منتج الشركة وما إلى ذلك. بمساعدة الميزانيات النقدية ، يمكن للمدير المالي التنبؤ بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة زمنية في المستقبل وبالتالي تحديد المتطلبات النقدية للشركة.

من أجل الاستخدام الفعال للنقد ، تدرج الاستراتيجيات تحت فئتين رئيسيتين:

أ. استراتيجية من أجل تسريع التدفقات النقدية.

ب. استراتيجية نحو إبطاء التدفقات النقدية الخارجة.

يجب وضع سياسة مناسبة فيما يتعلق باستثمار النقد الخامل. يجب استثمار الأموال الخاملة من أجل كسب قدر معقول من الدخل دون التخلي عن السيولة.

6- تخطيط رأس المال العامل:

يتم إعطاء دفعة قوية لتخطيط رأس المال العامل بسبب اهتمام الإدارة بسيولة عالية دون الإضرار بالربحية. يعتمد تحديد رأس المال العامل المطلوب على دورة التشغيل والنسبة الحالية

ومستوى المخزون ونسبة المدينين المتنوعين إلى المبيعات ونسبة دوران المخزون وما إلى ذلك.

7- تخطيط المخزون:

تتطلب الإدارة الفعالة للمخزون تقليل الاستثمارات في المخزون وتلبية الطلب على أنواع مختلفة من المخزون بكفاءة وفعالية وكفاية لتقليل التكاليف المباشرة وغير المباشرة للاحتفاظ بالمخزون وتقليل المخاطر والخسائر بسبب المخزون والحفاظ على الاستثمار في المخزونات على مستوى معقول.

ومن ثم ، يجب على الإدارة صياغة سياسة جرد مناسبة تحدد الحد الأدنى للمخزون ، وحجم تشغيل الإنتاج أو أوامر الشراء ، وتوقيت إعادة ترتيب دوران المخزون وما إلى ذلك.

8- تخطيط الذمم المدينة:

الهدف الرئيسي هو تعظيم قيمة المؤسسة من خلال إيجاد وسيلة بين السيولة والمخاطر والربحية. بيع الائتمان للمبيعات الداعمة ولكن يتم إرفاقه بتكلفة الاستغناء عن التسهيلات الائتمانية وتحصيل الذمم المدينة.

كما يجب أن تصمم سياسة تحصيل مناسبة للشركة. الهدف الأساسي هو ضمان الدفع في أقرب وقت ممكن للمستحقات دون أي خسائر للعملاء بسبب سوء النية. لن يتحقق الهدف العام المتمثل في تقليل الاستثمار في الذمم المدينة وتقليل خسائر الديون المعدومة إلا إذا تم تقييم الجدارة الائتمانية للطلبات للتأكد من أنها تؤكد معايير الائتمان التي تحددها الشركة.

9- تخطيط توزيع الأرباح:

سياسة توزيع الأرباح:

السياسة المتعلقة بنسبة الأرباح التي سيتم توزيعها على المساهمين كأرباح ونسبة الأرباح المحتجزة في الشركة كاحتياطيات هي الاعتبار المهم.

يتأثر هذا القرار بعوامل مثل:

أ- تفضيل المساهمين فيما يتعلق بإيرادات توزيعات الأرباح الحالية مقابل أرباح رأس المال.

ب- فرص إعادة الاستثمار والاحتياجات المالية للشركة.

ج- مزايا وعيوب توزيعات الأرباح النقدية وأرباح الأسهم.

يجب صياغة قرار توزيع الأرباح بطريقة تؤدي إلى تحسين سعر حصة الشركة في السوق، ويجب أن يكون الفصل بين الاحتفاظ بالأرباح وتوزيعات الأرباح مثل جذب المستثمرين المحتملين ورفع سعر السوق إلى أعلى مستوى يمكن بلوغه، ويجب أن تأخذ الإدارة في الاعتبار العوامل البيئية مثل - الحالة العامة للاقتصاد ، وحالة أسواق رأس المال ، وأنظمة الدولة ، والسياسة الضريبية.

على سبيل المثال إذا كانت حالة سوق رأس المال مريحة نسبيًا ولا يمثل جمع الأموال من مصادر مختلفة أي مشكلة ، فقد تميل الإدارة إلى إعلان أرباح عالية ، للحفاظ على ثقة المساهمين الحاليين وجذب المساهمين المحتملين.

10- تخطيط الضرائب:

تتمثل أهداف التخطيط الضريبي الذي تتبعه الشركات في تقليل الالتزامات الضريبية طويلة الأجل ، والاستثمار في المستقبل ، وتوليد التدفقات النقدية وتحسين قرارات التنويع، نظرا لكون معدلات الضرائب مرتفعة للغاية ، فمن المهم أن تخطط الإدارة للضرائب.

كما توجد أحكام أساسية في قانون الضرائب يمكن الاستفادة منها لصالحهم. تسترشد الشركات في عمليات التخطيط الضريبي الخاصة بها من خلال النظر في الحوافز الضريبية والامتيازات الممنوحة من قبل الحكومة لتسريع معدل التنمية.